



بيان
السفير د. فيصل المقداد
المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

للدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر

مراجعة اتفاقية حظر الانتشار النووي لعام ٢٠٠٥

والمعقدة في نيويورك خلال الفترة ٢٦ نيسان ولغاية ٧ أيار ٢٠٠٤

نيويورك في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

الرجاء مقابلة النصح عند الإتيان



الجمهورية العربية السورية
الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة
نيويورك

السيد الرئيس

بداية اسمحوا لنا أن نعبر عن سعادتنا تراكم تترأسون أعمال هذه اللجنة فأنتم تأتون من بلد صديق تربطنا به علاقات مميزة ، وأنا على ثقة بأن خبرتكم ودرابتكم سوف تقود عمل اللجنة إلى النجاح والخروج بنتائج يمكن للمؤتمر في العام القادم أن يعمل مستنداً إليها؛ ونؤكد لكم استعدادنا التام للتعاون معكم من أجل نجاح عملكم .

السيد الرئيس

يؤيد وفد سورية البيان الذي أدلى به ممثل ماينزيا باسم حركة دول عدم الانحياز والبيان الذي سيدلي به ممثل مصر لاحقاً باسم المجموعة العربية .

إن نظام عدم الانتشار النووي ونظام نزع السلاح النووي يشكلان وحدة مترابطة لتحقيق الهدف الرئيسي من المعاهدة وهو نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية فعالة . وفي هذا المجال ، نرى أنه من الضروري التأكيد على التزام الدول الحائزة على الأسلحة النووية بالقضاء على هذه الأسلحة لخلق عالم خال من الأسلحة النووية .

وفي واقع الأمر فالمعاهدة لازالت لم تحقق الغرض الرئيسي منها وهو الشمول العالمي الذي يقضي بانضمام جميع الدول غير الأطراف إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ، بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية ولا سيما تلك التي تشغل مرافق نووية غير مشمولة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وحتمية أن تنضم هذه الدول إلى المعاهدة دون إبطاء وأن تعمل على تنفيذ أحكام المادة الثالثة من الاتفاقية التي تلزم الأطراف

بإبرام اتفاق للضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإخضاع كافة المنشآت والنشاطات النووية لديها للمراقبة الدولية .

السيد الرئيس

يعتمد تحقيق مصداقية المعاهدة بشكل رئيسي على الدول الحائزة لأسلحة نووية من حيث تنفيذ الضمانات الجديدة والفعالة لتحقيق تلبية المعاهدة لكي لا تصبح نظاماً يقصد به قيود على بعض الدول لمصلحة دول أخرى . ولحرص الدول على تحقيق عالمية المعاهدة يتطلب وقف التمييز بين الدول الأطراف فيما الحائزة لأسلحة نووية وغير الحائزة لأسلحة نووية وذلك سعياً وراء إيجاد حالة توازن في الحقوق والالتزامات بين جميع الدول الأطراف فيها ، كما يتوجب على الدول الحائزة لأسلحة نووية حظر أي نوع من أنواع التعامل مع أي دولة ليست طرفاً في المعاهدة ، لا سيما إذا كانت هذه الدولة تتجاهل التشريعات الدولية وتستفيد من هذا التعامل في تطوير قدراتها النووية العسكرية ، وهذا بطبيعة الحال : أمر تمييزي يتنافى والشمولية العالمية للمعاهدة والالتزامات المفروضة على الدول المالكة في إزالة الأسلحة النووية والحد من انتشارها .

السيد الرئيس

إن اعتماد مؤتمر المراجعة والتمديد عام ١٩٩٥ للقرار المتعلق بالشرق الأوسط تعبير عن قلق الدول الأطراف إزاء خطورة الحالة في منطقة الشرق الأوسط ، هذا القلق الناجم عن وجود مرافق نووية لا تخضع لأي رقابة دولية . ويتوجب على المجتمع الدولي أن لا يتجاهل حقيقة الوضع القائم في المنطقة لأن استمرار إسرائيل بالانفراد بقدرات نووية عسكرية في المنطقة سيجعل عدم الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط أمر مشكوك فيه .

إن سورية وبغية تصحيح عدم التوازن القائم بين امتثال جميع الدول العربية لالتزاماتها ، وللقرار المتعلق بالشرق الأوسط من ناحية ، والخطر الذي تشكله المنشآت الإسرائيلية النووية العسكرية منها والمدنية على منظمة الشرق الأوسط ، من ناحية أخرى وسعيًا وراء تحقيق الشمول العالمي للمعاهدة وللحفاظة على مصداقيتها وشفافيتها وتلافياً لخطر انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة ، فإننا نرى العمل بشكل جدي وملح على ما يلي :

١- تخصيص وقت محدد من عمل اللجنة لمناقشة سبل تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ ومطالبة إسرائيل بشكل صريح الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير مالكة للسلاح النووي، وإخضاع جميع منشآتها النووية للمراقبة الدولية من خلال إبرام اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٢- ضرورة أن تتعهد الدول المالكة للأسلحة النووية وبموجب التزاماتها بأحكام المادة الأولى من المعاهدة بعدم نقل أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى ، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة ، إلى إسرائيل ، كما أن تتعهد بعدم القيام بأي شكل من أشكال المساعدة لإسرائيل أو تشجيعها أو حفزها على تصنيع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة أو اقتنائها أو التحكم بها في أي ظرف كان .

٣- التأكيد على أن جميع الدول الأطراف ، وخاصة الدول الحائزة لأسلحة نووية ، مطالبة بتنفيذ القرار تنفيذاً تاماً وعلى وجه الخصوص الدول الوديعه والعمل على إيجاد آلية جادة لتحقيق أهدافه .

٤- وجوب أن تتوقف بعض الدول النووية عن التوصل من التزاماتها بموجب الاتفاقية من خلال تبريرها للبرنامج النووي الإسرائيلي والترسانة النووية الإسرائيلية .

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى فإننا نرى ما يلي :

- ١- مطالبة جميع الدول المالكة للأسلحة النووية بالالتزام بأحكام المادة السادسة من المعاهدة .
- ٢- حث الدول المالكة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها المفروضة عليها بتنفيذ عملية فعّالة لنزع أسلحتها النووية والتخلص منها في ظل رقابة دولة صارمة وفعالة بما يعزز السلم والأمن الدوليين .
- ٣- التأكيد على ضرورة الخروج بآلية فعالة لتنفيذ الخطوات التي تضمنتها الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة عام ٢٠٠٠ ووضع التنفيذ الفعال .
- ٤- الشروع الفوري في مفاوضات جادة لوضع وثيقة ملزمة قانونياً وغير مشروطة تهدف إلى توفير ضمانات أمن شاملة تحمي الدول غير الحائزة لأسلحة نووية من خلال ضمانات دولية متكافئة وغير مشروطة .

السيد الرئيس

نتطلع إلى العمل جدياً نحو اعتماد خطوات عملية في نهاية أعمال هذه اللجنة كي يتمكن مؤتمر المراجعة في العام القادم من اعتماد هذه الخطوات التي نأمل أن تضع مسألة نزع السلاح النووي في مسارها الصحيح وبما يلبي آمال البشرية في تلاقى ويلات هذه الأسلحة والعيش بسلام وأمن واستقرار .

وشكراً ،،،

نيويورك ٢٦/٤/٢٠٠٤